الجمهورية التونسية
وزارة الداخليـــــة
ولايـــــة بن عروس
بلديـــــة المروج
__**_**_**_**_**

المروج في 01 أفريل 2016

الدورة الإستثنائية الثانية لسنة 2016

الجمعة 01 أفريل 2016

- 16 4053

المحـــضـــر العـــام

عقد مجلس النيابة الخصوصية ببلدية المروج جلسته الإستثنائية الثانية لسنة 2016 اليوم الجمعة 01 أفريل 2016 على الساعة الخامسة و النصف بعد الزوال برئاسة السيد الحبيب الحامدي رئيس النيابة الخصوصية و بحضور السادة :

- عبد الله خلفاوي : المساعد الأول
- نور الدين علوي : عضو النيابة الخصوصية
- إبراهيم بن فتح الله : عضو النيابة الخصوصية
- فطيمة غانمي : عضو النيابة الخصوصية
- محمد الصغير ضيفي : عضو النيابة الخصوصية
- الصادق غضباني : عضو النيابة الخصوصية
- محمد الخامس الخضراوي : عضو النيابة الخصوصية

كما تغيب بعذر السادة :

- أحمد نفاتي : عضو النيابة الخصوصية
- البشير قادري : عضو النيابة الخصوصية
- مهدي العوجي : عضو النيابة الخصوصية

و تغيب بدون عذر السادة

- الطاهر يحيى : عضو النيابة الخصوصية
- الهادي اللافي : عضو النيابة الخصوصية
- غادة بن جدو : عضو النيابة الخصوصية
- عائدة الشامخ : عضو النيابة الخصوصية
- عز الدين الورتاني : عضو النيابة الخصوصية

- أيمن مراد : عضو النيابة الخصوصية
- عز الدين الزنايدي : عضو النيابة الخصوصية
- صباح عفاس : عضو النيابة الخصوصية
- هندة النفوطي : عضو النيابة الخصوصية
- عبد الجليل عكايشي : عضو النيابة الخصوصية
- نور الدين الخبثاني : عضو النيابة الخصوصية
- عبد الرزاق محمودي: عضو النيابة الخصوصية
- يسر بن خضر : عضو النيابة الخصوصية

هذا و قد حضر من جهة أخرى السيد عادل بالطيبي الكاتب العام للبلدية و مقرر الجلسة و السيدة سهير القنزوعي رئيسة المصلحة الفنية ببلدية المروج

و قد إفتتح الجلسة السيد الحبيب الحامدي رئيس النيابة الخصوصية بكلمة رحب في مستهلها بالسادة الحضور مفيدا أن هذه الجلسة تعتبر مواصلة للنظر في بقية العناصر المدرجة بجدول أعمال الدورة العادية الأولى لسنة 2016 المنعقدة بتاريخ 26 فيفري 2016 مفيدا أن هذه الجلسة كانت مبرمجة ليوم الجمعة 25 مارس 2016 و قد تم توجيه إستدعاءات رسمية في الآجال القانونية لكافة السادة أعضاء النيابة الخصوصية ، غير أنه بسبب عدم إكتمال النصاب تم تأجيل الجلسة إلى اليوم الجمعة غرة أفريل 2016 و تم توجيه إستدعاء للمرة الثانية في الآجال القانونية ، و حيث حضر ثمانية أعضاء وهو ما يعتبر أكثر من ثلث الأعضاء المباشرين فإن النصاب يعتبر مكتملا على معنى الفصل 35 من القانون الأساسي للبلديات . ثم إستعرض السيد رئيس النيابة الخصوصية جدول الأعمال الذي يحتوي على العناصر التالية :

1- البت في ملف الساسي البثوري

2- النظر في المطالب المحالة من طرف لجنة الشؤون الإقتصادية

3- المصادقة على تحويل إعتماد داخل العنوان الثاني

4-المصادقة على طلب الموافقة المبدئية على تمويل مشروع تعبيد الطرقات

5-الموافقة على المراجعة الجزئية لمثال التهيئة العمرانية

و بعد التفاوض و النقاش دعا أغلب الأعضاء الحاضرين إلى إرجاء النظر في العنصرين الأولين المتعلقين بالبت في ملف الساسي البثوري و النظر في المطالب المحالة من طرف لجنة الشؤون الإقتصادية إلى الدورة العادية الثانية حرصا على حضور أغلب أعضاء النيابة حتى يتسنى إتخاذ القرار الأسلم و الأصلح نظرا لحساسية هذه المواضيع كما طلب السادة الحضور إضافة عنصر تقييم تنفيذ قرارات الإزالة المنفذة في بحر الأسبوع الجاري . وقد تم الإتفاق بالإجماع على ضبط جدول الأعمال على النحو التالي :

1-تقييم تنفيذ قرارات الإزالة ضد المقاهي المتحوزين بالحدائق العمومية

2-المصادقة على تحويل إعتماد داخل العنوان الثاني

3-المصادقة على طلب الموافقة المبدئية على تمويل مشروع تعبيد الطرقات

4-الموافقة على المراجعة الجزئية لمثال التهيئة العمرانية

5-عرض التصور الجديد لتحسين خدمات النظافة بالمدينة

و على إثر ذلك تم الإنطلاق في المداولات

خلاصـــــــة المداولات

1- تقييم تنفيذ قرارات الإزالة المنفذة ضد المقاهي المتحوزة بالحدائق

أفاد السيد عبد الله خلفاوي المساعد الأول و عضو اللجنة المكلفة من طرف المجلس بالتنسيق مع الشرطة البلدية و ضبط أولويات التنفيذ أن اللجنة المذكورة أعطت الأولوية القصوى لتنفيذ قرارات الإزالة المتخذة ضد المقاهي المتحوزة بالحدائق العمومية . خاصة و أنه تم سابقا تنفيذ قرارت إزالة ضد مقهى كاكاو المتحوز بالحديقة الكائنة في مفترق شارع الشهداء و شارع 14 جانفي و ضد مقهى البيولي المتحوز بجزء من حديقة البرهان ، غير أن صاحب مقهى كاكاو تعمد إزالة الحائط الذي بنته البلدية و عاد إلى إستغلال الحديقة من جديد و قد رفعت البلدية في شأنه شكوى من أجل الرجوع للشغب بعد التنفيذ . و قد أفاد أيضا أن اللجنة شددت على ضرورة إعادة التنفيذ مجددا و

قد تم فعلا التنفيذ مجددا بتاريخ الأربعاء 30 مارس 2016 طبقا لمحضر التنفيذ عدد 29 بتاريخ 30 مارس 2016 حيث تم إزالة كل الشمسيات و الواقيات المركزة بالحديقة وحجزها و إيداعها بمستودع الحجز كما تم أيضا تنفيذ قرار إزالة بشأن حديقة النصر وتم إخلاؤها من كل الشواغل و تم أيضا تنفيد قرار إزالة ضد مقهى محمد علي الكائنة بشارع الشهداء بالمروج الثالث و الذي تعمد صاحبه الإستغلال المفرط للملك العام أمام المقهى من خلال إحداث فضاء مسيج على الملك العام بدون رخصة و قد تمت إزالة الشواغل . زيادة على تنفيذ عدد 02 قرارات هدم أسس بأرض المقدمي بالأحياء الشعبية و تنفيذ عدد 2 قرارات إزالة بمنطقة المروج السادس مرجع نظر المجلس الجهوي . هذا و قد دعا السيد عبد الله الخلفاوي كافة السادة الأعضاء للتفكير في كيفية حماية هذه الحدائق بما يضمن عدم إستغلالها مجددا .

و قد أكد كافة السادة الحضور على تثمينهم لهذا العمل برغم أن التنفيذ لم يكن تنفيذا كليا بأتم معنى الكلمة لكن تأثيره في الرأي العام سيكون إيجابيا حتما و شدد السادة الحضور على ضرورة مواصلة بناء سياج قبالة مقهى كاكاو و مقهى الأمراء لحماية ساحة العلم و حديقة مفترق شارع الشهداء و شارع 14 جانفي بإستثناء السيد محمد الخامس الخضراوي الذي إقترح النظر في تسوية هذه الوضعية من خلال إستلزامها لأصحاب المقاهي بشروط تضعها و تفرضها البلدية بما يضمن تهيئة هذه الحدائق وتوفير موارد جديدة للبلدية

كما لفت السيد إبراهيم بن فتح الله النظر إلى تعمد إحدى متساكنات حي بشرى التحوز بجزء كبير من حديقة حي بشرى و ضمها إلى منزلها بنية إستغلالها في تركيز طابونة و غيرها مفيدا أنه بسؤالها أفادت أن البلدية مكنتها من ترخيص في ذلك بتعلة شراكة بيئية . و قد أكد أن ما أقدمت عليه المواطنة ليس بشراكة بيئية إنما هو تحوز مفرط للملك العام بغير وجه حق و دعا إلى التدخل الفوري و معاينة الموضوع و إتخاذ الإجراء اللازم في أسرع وقت

قـــــــرار المجلس

بعد المداولة و تبادل وجهات النظر قرر السادة الحضور بالإجماع حماية حديقة مفترق شارع الشهداء و شارع 14 جانفي و ساحة العلم من خلال إتمام تسييجها خاصة قبالة المقاهي لمنع إعادة إستغلالها مجددا و تكليف احد عمال البلدية المختصين في البناء بالإنطلاق في بناء السياج بداية من يوم الإثنين المقبل الموافق للرابع من أفريل 2016 أما بالنسبة لموضوع التحوز بجزء من حديقة بشرى فقد كلف المجلس الشرطة البلدية لمعاينة المخالفة و إتخاذ الإجراء اللازم في شأنها .

2- تحويل إعتماد داخل العنوان الثاني

أفاد السيد عادل بالطيبي الكاتب العام للبلدية أنه خلال الدورة العادية الأولى لسنة 2016 المنعقدة بتاريخ 26 فيفري 2016 تم توزيع المال الإحتياطي و تنقيح ميزانية التنمية للسنة الجارية غير أنه وقع خطأ من الإدارة من خلال ترسيم الإعتمادات الخاصة بمشروع تهيئة قسم الحالة المدنية و مشروع تهيئة مستودع الحجز البالغة 42 ألف دينارا في الفصل 06.603 الفقرة 01 " قصر البلدية" في حين أن الصواب يجب ترسيم هذه الإعتمادات ضمن الفصل 06.603 الفقرة 04 بناءات إدارية أخرى بإعتبار أن مشروع تهيئة قسم الحالة المدنية هو مشروع مدرج ضمن المخطط الإستثماري الفارط و ممول من طرف صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية ضمن مشروع بناءات إدارية . وحرصا من الإدارة على خلاص مستحقات المقاولة في أحسن الآجال خاصة و أن خلاص المزودين في الآجال القانونية أصبح مقياسا معتمدا في تقييم آداء الجماعات المحلية فإن الإدارة تقترح تحويل إعتماد داخل العنوان الثاني حسب بيانات الجدول التالي

بيان الفصول		بالزيادة	بالنقص
06.603 الفقرة 4	بناءات إدارية أخرى	42.000,000د	-
08.901 الفقرة 1	نفقات التنمية غير الموزعة	-	42.000,000د

و يبقى للمجلس القرار الفصل

قـــــــــرار المجلـــــــس

بعد المداولة و تبادل وجهات النظر و بعد الإستماع إلى رأي لجنة الشؤون الإدارية و المالية وافق السادة الأعضاء بالإجماع على تحويل إعتمادات قدرها 42 ألف دينارا من الفصل 08.901 الفقرة 01 " نفقات التنمية غير الموزعة " إلى الفصل 06.603 الفقرة 04 "بناءات إدارية أخرى" حسب بيانات الجدول التالي :

بيان الفصول		بالزيادة	بالنقص
06.603 الفقرة 4	بناءات إدارية أخرى	42.000,000د	-
08.901 الفقرة 1	نفقات التنمية غير الموزعة	-	42.000,000د

و أوصوا الإدارة البلدية بإتمام باقي الإجراءات

3- المصادقة على طلب الموافقة المبدئية على تمويل مشروع تعبيد الطرقات

أفاد السيد الحبيب الحامدي رئيس النيابة الخصوصية أنه إبان إعداد البرنامج السنوي للإستثمار لسنة 2016 تم برمجة مشروع تعبيد الطرقات في حدود مليون و ستمائة وخمسون ألف دينارا (1.650.000,000 د) ممول على النحو التالي :

- 993 ألف دينارا : تمويل ذاتي
- 450 ألف دينارا : قرض
- 207 ألف دينارا : مساعدة

و حرصا على إنجاز هذا المشروع الهام في أحسن الآجال وجهت الإدارة البلدية ملفا في الغرض إلى صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية و الذي أفادنا ضمن مكتوبه عدد 356-1235 المؤرخ في 24 مارس 2016 أن لجنة التمويل المنعقدة بتاريخ 16

مارس 2016 قد أبدت رأيها بالموافقة على مبدإ التدخل في تمويل المشروع المذكور على أن توافي البلدية مصالح الفرع الجهوي بتونس بملف طلب الموافقة المبدئية ثم ملف طلب المصادقة النهائية وفق ما يمليه الدليل العملي للصندوق . و حرصا من الإدارة على إعداد الملفات المطلوبة يعرض على أنظار المجلس الموقر المصادقة على طلب الموافقة المبدئية على تمويل مشروع تعبيد الطرقات بإعتماد قدره مليون و ستمائة وخمسون ألف دينارا حسب الخطة التمويلية المبينة أعلاه .

قـــــــــرار المجلـــــــس

بعد المداولة و تبادل وجهات النظر و بعد الإستماع إلى رأي لجنة الشؤون الإدارية والمالية صادق السادة الأعضاء بالإجماع على طلب الموافقة المبدئية على تمويل مشروع تعبيد الطرقات بإعتماد قدره مليون و ستمائة وخمسون ألف دينارا حسب الخطة التمويلية التالية :

- 993 ألف دينارا : تمويل ذاتي
- 450 ألف دينارا : قرض
- 207 ألف دينارا : مساعدة

و فوضوا السيد رئيس النيابة الخصوصية بإمضاء إتفاقية القرض و إتمام كل الإجراءات المستوجبة في الغرض

4- الموافقة على المراجعة الجزئية لمثال التهيئة العمرانية لبلدية المروج

أفاد السيد الحبيب الحامدي رئيس النيابة الخصوصية أن مجلس النيابة الخصوصية كان قد نظر في مطلب شركة أوليس للتوزيع " كارفور " و التي ترغب في إحداث فضاء تجاري ضخم بمدينة المروج و كان ذلك خلال الدورة الإستثنائية الرابعة لسنة 2014 المنعقدة بتاريخ 13 أكتوبر 2014 و قد وافق المجلس مبدئيا على هذا المشروع الهام كما وافق على إدراج المراجعة الضرورية للعقار و تغيير صبغته إبان مراجعة مثال التهيئة العمرانية للبلدية . كما أكد أن مراحل المراجعة الكلية تتطلب وقتا طويلا قد يتسبب في تعطيل كبير لإنجاز هذا المشروع الهام و للغرض و حرصا على ضمان أوفر

حظوظ النجاح لهذا المشروع الجديد و عملا بتوصيات اللجنة الوطنية للتجهيز التجاري و إستنادا على رأي إدارة التعمير بوزارة التجهيز و الإسكان و التهيئة الترابية الداعية إلى إنجاز مراجعة جزئية لمثال التهيئة العمرانية ببلدية المروج و ذلك للأسباب التالية:

1-تغيير صبغة الأرض التابعة لشركة أوليس للتوزيع " كارفور " تبعا لتوصيات اللجنة الوطنية للتجهيز التجاري المنعقدة بتاريخ 17 نوفمبر 2015 قصد إستحثاث المراجعة الجزئية لمثال التهيئة العمرانية بالمروج و ذلك من سكن جماعي و منطقة صناعية إلى مركز تجاري مع حذف الطريق التي تعبر العقار .

2-تغيير صبغة المنطقة الصناعية إلى سكن جماعي بالنسبة للأراضي الشاغرة و منطقة سكن فردي بالنسبة UAa3 بالنسبة للمناطق المبنية طبقا للحالة الموجودة

3-تغيير صبغة المنطقة المصنفة مهن صغرى إلى منطقة سكنية طبقا للحالة الموجودة

4-المحافظة على الصبغة الصناعية بالنسبة للمصنع القائم طبقا لما هو موجود

و للغرض يعرض على أنظار المجلس الموقر الموافقة على مبدإ المراجعة الجزئية لمثال التهيئة العمرانية والمصادقة على حدود المناطق التي تقتضي المراجعة الجزئية لمثال التهيئة العمرانية طبقا لمثال التحديد المنجز للغرض تبعا للإحداثيات التالية :

- أ (29117 – 80188)
- ب (29414 – 79698)
- ت (28888 – 79385)
- ث (28855 – 79435)
- ج (28791 – 80005)

و يبقى للمجلس الموقر الرأي السديد

قـــــــرار المجلـــــــس

بعد المداولة المستفيضة و تبادل وجهات النظر و بعد الإستماع إلى رأي لجنة الأشغال و التهيئة العمرانية وافق السادة الحضور بالإجماع على ما يلي :

1- الموافقة على القيام بمراجعة جزئية لمثال التهيئة العمرانية لبلدية المروج كيف ما سبق بيانه

2-المصادقة على حدود المناطق التي تقتضي المراجعة الجزئية لمثال التهيئة العمرانية طبقا لمثال التحديد المنجز للغرض تبعا للإحداثيات التالية :

- **أ (29117 – 80188)**
- **ب (29414 – 79698)**
- **ت (28888 – 79385)**
- **ث (28855 – 79435)**
- **ج (28791 – 80005)**

و كلفوا السيد رئيس النيابة الخصوصية و الإدارة البلدية بإتمام باقي الإجراءات المستوجبة في الغرض .

5- عرض التصور الجديد لتحسين خدمات النظافة بالمدينة

أفاد السيد الحبيب الحامدي رئيس النيابة الخصوصية أن موضوع النظافة و العناية بالبيئة يحظى بأهمية بالغة من مختلف السلط المحلية و الجهوية و المركزية . حيث إنتظم مجلس وزاري تحت إشراف السيد رئيس الحكومة خصص للنظر في موضوع النظافة و ذلك بتاريخ 18 ديسمبر 2015 إنبثقت عنه عديد التوصيات لعل من أبرزها "وضع تصور جديد واضح بخصوص توزيع شبكة الحاويات و أوقات إخراج الفضلات المنزلية و توقيت جمعها من قبل الأعوان و تشريك مكونات المجتمع المدني . على أن يتم عرض هذا التصور على أنظار المجلس البلدي في جلسة إستثنائية لتشريك كافة

الأعضاء في إعطاء موضوع النظافة الأولوية القصوى بالنظر للوضعية المتردية لهذا الموضوع خلال السنوات القليلة الفارطة . و للغرض إنكبت لجنة الصحة و النظافة والعناية بالبيئة بالتنسيق الضيق مع الإدارة البلدية على إنجاز المطلوب . و قد تم للغرض تشخيص الوضع الحالي لقطاع النظافة و تم إقتراح سلة من الإجراءات الواجب إتخاذها لمزيد تحسين مردود مصلحة النظافة و للتحكم في هذا القطاع و من أبرز التوصيات و المقترحات التي تقدم بها السادة الحضور هي :

1-تنفيذ حملات إستثنائية مكثفة يومي الجمعة و السبت من كل أسبوع للتدخل دوريا في النقاط السوداء المحصاة في تقرير اللجنة و ذلك بإعتماد برنامج شهري يتم إعداده بالتنسيق بين لجنة الصحة و النظافة و العناية بالبيئة و الإدارة البلدية .

2-إستغلال الإعتمادات المرصودة بالميزان البلدي لكراء شاحنات ثقيلة و آلة كاسحة قصد بسط و مسح المساحات الشاسعة التي تتكدس بها بقايا البناء و الأتربة على غرار سبخة الوكالة العقارية للسكنى و المساحات الشاغرة الكائنة على حافة الطريق المتوسطة 36 . زيادة على نقل الأتربة و فواضل البناء من الساحات و المناطق الخضراء و حواشي الطرقات و تنظيفها

3-إقتناء مجموعة من الحاويات الذكية لحماية الفضلات من البرباشة و الحيوانات السائبة التي تتسبب في نثر الفضلات في محيط الحاويات مما يصعب تنظيفها بشكل مقبول مع إقتراح إقتناء عدد 10 حاويات كتجربة أولى و في حال تحقيق النتائج المرجوة يقع تعميمها على باقي الأماكن الممكن تركيزها بها فنيا لتعويض الحاويات العادية .

4-مزيد تدعيم أسطول النظافة بمعدات جديدة خاصة شاحنات ضاغطة و شاحنات قالبة

5-تركيز نقطة لتجميع الفضلات المنزلية و تحويلها إلى المصب النهائي و ذلك بالفضاء المغلق الكائن بين الملعب البلدي و دار الثقافة و المسلك الصحي خاصة بعد إقتناء

شاحنة ثقيلة و 3 حاويات كبيرة مما يسهل عمل فرق رفع الفضلات و يزيد من تواتر دورياتهم .

قـــــــرار المجلـــــــس

بعد المداولة و تبادل وجهات النظر وافق السادة الأعضاء بالإجماع على التصور الجديد لتدعيم قطاع النظافة المقدم من طرف لجنة الصحة و النظافة و العناية بالبيئة وأوصوا بمزيد إثرائه بمقترحات المجلس .

و على إثر ذلك تقدم السيد الحبيب الحامدي رئيس النيابة الخصوصية بكلمة شكر وتقدير لكافة السادة الأعضاء على مواكبتهم الدائمة لعمل المجلس و مساهمتهم القيمة في إثراء الحوار و البحث على المصلحة العامة لا غير . و في حدود الساعة التاسعة و الربع ليلا رفعت الجلسة .

رئيس النيابة الخصوصيـــة

الحبيب الحامدي

وزارة الداخلية
ولاية القيروان
رئيس النيابة الخصوصية
الحبيب الحامدي